



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر هيكل رأس المال على أداء المصارف العراقية

بحث تخرج مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو
جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

تقدم به الطالبان

حسين عمران كريم علي

حسين علي محسن عيسى

اشراف

م. م. مثال كريم كاظم

١٤٤٤هـ

بابل

٢٠٢٢-٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع
سنابل في كل سنبل مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع
عليم)

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: آية ٢٦١)

الأهداء

إلى من كانت لها وقفة لا بكتاب ولا بقلم بل بقلب حنون وعين في كل دعاء تدمع

(امي الحبيبة)

إلى حبيبي و قدوتي الى من انا در رب الظلام نورا وهو يتوق ثمرة من غرسه

(ابي الغالي)

إلى زهراتي و فلذات كبدي اخواتي أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور

(اخواتي العزيزات)

إلى كل من احب الخير لي كما احبه لنفسه

أهديكم بحشي المتواضع

الشكر والعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي اكرمنا بالصحة
والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا، اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى
أسرتي لما لهم من الفضل ما يبلغ عنان السماء كونهم سبب كفاحي في الحياة لأكون
افضل ما استطيع أن أكون عليه لنفسي ولهم .

كل الثناء والشكر إلى التدريسية المشرفة (م. م. مثال كريمة كاظم) على
كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اطراء موضوع دراستنا
في جوانبها المختلفة .

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى اعضاء لجنة المناقشة الموقره ، ولا ننسى
تقديم الشكر الجزيل لكل كادر التدريس و العاملين بجامعة بابل و كلية الادارة
والاقتصاد ، نيابة عني و عن الجميع اقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم
اقف لكم تبجيلا.....

المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
ب	الآية الكريمة	١
ج	الإهداء	٢
د	شكر و عرفان	٣
هـ	محتويات البحث	٤
و	المستخلص	٥
١	المقدمة	٦
٤-٢	الفصل الاول- منهجية البحث	٧
٣	مشكلة البحث	
٣	اهمية البحث	
٤	اهداف البحث	
١٣-٥	الفصل الثاني - هيكل رأس المال	٨
١٠-٥	المبحث الاول: مفهوم هيكل رأس المال .	
١٣-١١	المبحث الثاني: اداء المصارف العراقية .	
٢٩-١٤	الفصل الثالث : دور هيكل رأس المال في المصارف العراقية	٩
١٩-١٥	اولا: نظريات هيكل رأس المال .	
٢١-١٩	ثانيا: الاداء المالي المصرفي العراقي .	
٢٤-٢١	ثالثا : بنود هيكل رأس المال في المصارف العراقية .	
٢٧-٢٤	رابعا: العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال في المصارف العراقية	
٢٨	خامسا : وظائف رأس المال في المصارف العراقية .	
٢٩	سادسا: العلاقة بين هيكل رأس المال واداء المصارف العراقية .	
	ثانيا : تأثير الإفصاح المحاسبي على التأثيرات البيئية .	
٣٢-٣٠	الفصل الرابع	١٠
٣١	استنتاجات البحث.	
٣٢	التوصيات	
٣٦-٣٣	المصادر	١١

المستخلص

يشكل هيكل رأس المال أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر على أداء المنشأة، وقد برزت عدة نظريات تناولت العوامل المحددة لهيكل رأس المال، من أهمها نظرية الموازنة، وتسلسل مصادر التمويل، وتوقيت السوق، تناول البحث الحالي دراسة اثر هيكل رأس المال على اداء المصارف العراقية ، اذ ان مفهوم الهيكل المالي بشكل عام ذلك المزيج المالي المستخدم في تمويل الاستثمارات (الاصول) من كل من التمويل الممتلك والتمويل المقترض ، او هو الاسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل اصول المؤسسة فهو توليفة مصادر التمويل التي تم تحديدها من قبل ادارة المصرف لتمويل استثماراته ، ويتكون من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي اي سواء كان مصدرها اموال ذاتية او ديناً خارجياً، نال موضوع هيكل رأس المال اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين، وذلك لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والمصارف على اختلاف أنواعها واستخدام أساليب القياس المختلفة، وقد عبر بأشكال مختلفة وفقاً لطبيعة المنظمات المختلفة وخصائصها أو المقاييس المستخدمة فيها، و اعتبر مفهوم الأداء المالي المصرفي العراقي من المفاهيم الجوهرية في المصارف العراقية، وذلك لأن من خلاله يمكن إعطاء فكرة كاملة وشاملة عن أنشطة المصرف وأعماله على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وقد نتج من الدراسة الحالية مجموعة من النتائج منها ان نسبة اعتماد المصارف على مصادر التمويل الخارجية تتفوق بمقدار طفيف على نسبة اعتمادهم على مصادر التمويل الداخلية ، وبالتالي نجد ان الكثير من المصارف عينة الدراسة تعمل على تحقيق حالة من التوازن بين التمويل بالدين والتمويل بالملكية ، وقد اوصت الدراسة بتشكيل لجان مختصة في كل مصرف مهمتها ادارة الاصول والخصوم ، وضرورة اتباع قواعد معينة و مستوى معين من التنظيم وذلك لجذب المودعين عن طريق الثقة المتبادلة بين المصرف والزيون.

المقدمة

يعد الأداء في المصارف العراقية من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من إذ إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها . إذ إن الأداء المصرفي يقيس ما هو متحقق فعلا مع المخطط له سابقا لكي يكون لإدارة المصرف ولغيرهم معرفة الانحرافات عن الخطة الموضوعة.

وان المصارف العراقية لها أهمية من إذ تقديمها الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية والخدمات الاجتماعية المختلفة فلذلك يجب إيضاح الأداء الذي تحققه هذه المصارف للمتعاملين (المساهمين ، الموردين ، الزبائن و غيرهم ...) وتعد المصارف التجارية هي من أهم المؤسسات المالية التي تمنح القروض وتقبل الودائع وتقدم مختلف الخدمات المصرفية التي يستفيد منها مختلف الأفراد والمشروعات والأعمال التجارية.

ولذا جاءت أهمية البحث في هذا الإطار والذي يتناول اثر هيكل رأس المال على اداء المصارف العراقية .

فقد تناول الفصل الاول منهجية البحث التي تتضمن (المشكلة ، الأهمية و الاهداف)، اما الفصل الثاني جاء على مبحثين إذ خصص المبحث الاول لمفهوم هيكل رأس المال بينما المبحث الثاني خصص لدراسة أداء المصارف العراقية ، اما الفصل الثالث فجاء لدراسة دور هيكل رأس المال في المصارف العراقية ، واخيراً خصص الفصل الرابع من البحث الاستنتاجات والتوصيات ، وقد ختم البحث الحالي في قائمة المصادر .

الفصل الأول

منهجية البحث

- مشكلة البحث .

- أهمية البحث .

- أهداف البحث .

الفصل الاول

منهجية البحث

- مشكلة البحث .

يعتبر هيكل رأس المال الجزء الاساس الذي تعتمد عليه المصارف العراقية ، اذ ان احد القرارات المالية الهامة التي تواجه الادارة المالية في المصارف هو الاختيار بين التمويل بالاعتماد على الديون المصرفية والتجارية قصيرة وطويلة الاجل والسندات ، او الاعتماد على حقوق الملكية ممثلة بالاسهم العادية والاحتياطات الاجبارية والاختيارية والارباح غير الموزعة ، ان العلاقة بين هيكل رأس المال واداء المصارف اثارت اهتمام الباحثين والاكاديمين والعاملين في المصارف ، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والمصارف العراقية ، وهكذا فان مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي : هل يؤثر هيكل رأس المال على اداء المصارف العراقية ؟

- أهمية البحث .

يعد هيكل رأس المال احد المؤشرات الهامة والمستخدمه في قياس الاداء في المصارف العراقية وفعاليتها في استخدام الموارد المتاحة للاستخدام الامثل من اجل تعظيم الاداء في المصارف ، اذ تؤدي المصارف دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية .

- أهداف البحث .

يهدف البحث الى جملة من الاهداف اهمها :

- ١- التعرف بهيكل رأس المال والاداء في المصارف العراقية .
- ٢- بيان اثر هيكل راس المال على الاداء المصرفي .

الفصل الثاني

هيكل رأس المال

- المبحث الاول : مفهوم هيكل رأس المال .
- المبحث الثاني : أداء المصارف العراقية .

الفصل الثاني

- المبحث الاول : مفهوم هيكل رأس المال .

يمكن تعريف هيكل رأس المال على أنه ذلك "المزيج من الديون المتمثلة بالقروض طويلة الأجل، والأسهم التي يتم الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة، والتي تؤثر على قيمتها السوقية عن طريق التأثير بالعائد والمخاطرة (Brigham & Houston، ٢٠٠٩).

وعرف أيضاً على أنه الأنواع من الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق الأوراق المالية، والمبالغ المناسبة الرأسمالية (التي يزيد أمدها عن سنة)، وهو خليط من مصادر مختلفة من التمويل الدائم للمؤسسة، طويلة الأجل كحق الملكية، قروض طويلة الأجل والأرباح المحتجزة (العارضي، ٢٠١٣، ص ٣٧٦).

وضح (Nu، ٢٠٠٨) إن هيكل رأس المال يصف الطريقة المتمثلة في زيادة المؤسسة لرأس مالها اللازم لإقامة وتوسيع أنشطتها الأستثمارية، حيث أنه يمثل مزيج أنواع مختلفة من الديون وحقوق الملكية.

ويمثل هيكل رأس المال "مزيج من الديون طويلة الأجل، والأسهم التي تحتفظ بها المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قيمتها السوقية عن طريق التأثير في العائد، وبسبب تأثيره على قيمة المؤسسة يجب على المدير المالي فهم كيفية وقياس وتقييم مصادر التمويل، عند محاولة تكوين هيكل رأس المال" (Gitman، ١٩٨٨).

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف هيكل رأس المال على أنه المصدر المالي الذي يمثل مزيجاً من الديون وحقوق الملكية، والذي تستخدمه المصارف في تمويل أصولها وأستثماراتها وتحقيق، الأرباح اللازمة.

ويمثل هيكل رأس المال الجانب الأيسر من الميزانية، والذي يتم من خلاله تمويل الجانب الأيمن للميزانية، والمتمثل بالأصول، وتختلف المصارف والمؤسسات المالية في اختيار هيكل رأس المال وذلك بسبب الأختلافات في استخدامها لمصادر التمويل، وذلك يؤثر بالنتيجة على قرارات التمويل وبالتالي يؤثر على قرارات الاستثمار في تلك المؤسسات، وبسبب ذلك تقوم المؤسسات بتقييم مصادر التمويل المتاحة وخصائص هذه المصادر، لذا فإنه لأختيار هيكل رأس المال المناسب من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة، لأن استخدام المزيد من الديون يزيد من المخاطر وبالتالي تأثير هذه المخاطر على حملة الأسهم، وفي نفس الوقت فإن الإعتماد على الديون يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حق الملكية (حداد، ٢٠١١ ص ٣).

تعد قرارات التمويل من القرارات المالية الهامة التي تبحث في مصادر التمويل سواء كان ذلك عن طريق أموال الملكية أو عن طريق الديون أو مزيج بين الاثنين، بما يضمن تحقيق أدنى تكلفة. كما تحدد قرارات التمويل النسبة لكل مصدر من هذه المصادر، و يعرف مزيج الديون وهيكل الملكية بالهيكل المالي (عبد الخالق ، ٢٠١٤ ، ص ٨٦) ، أما هيكل رأس المال فهو يتضمن مصادر تمويل تجمع بين حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل (عبد الخالق ، ٢٠١٤ ، ص ٨٦) ، وعرف أيضا بأنه التمويل الدائم والذي يتمثل في القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية، وبالتالي فهو جزء من الهيكل المالي (الذي ينطوي على كافة مصادر التمويل) ، يحسب بالعلاقات التالية:

هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل + الأسهم الممتازة + حقوق المساهمين

هيكل رأس المال = مجموع الأصول - الخصوم المتداولة

ونظرا لان نجاح المصارف يعتمد على مدى قدرتها على تقييم أصولها ومراقبة المخاطر المحيطة بها، خصوصا في ظل وجود نسبة صغيرة من رأس المال

المملوك، مقارنة بباقي الخصوم في تركيبة هيكلها المالي، فان ذلك أدى إلى ضرورة تعامل المصارف بحذر مع تركيبة أصولها؛ ولاختيار هيكل رأس المال للمصارف توجد هناك عدة عوامل كمية تتعلق بعلاقة المفاضلة بين الخطر والمردودية، كما أن هذه العوامل تحدد نسبة الديون المثلى وتكلفة رأس المال لمستويات الديون المختلفة وفيما يلي أهم تلك العوامل الكمية:

لاختيار هيكل رأس المال توجد عدة عوامل كمية تتعلق أساسا بالمفاضلة بين الخطر و المردودية، بحيث تحدد الطاقة الاالاقتراضية للدين، بمعنى نسبة الديون المثلى وتكلفة رأس المال لمستويات الديون المختلفة، وفيما يلي أهم هذه المحددات:

١- حجم المصرف : قد يكون حجم المنشأة مرتبط عكسيا باحتمال الإفلاس، فالمنشآت الكبيرة عادة ما تكون أكثر تنوعا وأكثر استقرارا بصدد التدفق النقدي، ولذلك فان احتمال الإفلاس بها اقل مقارنة بالمنشآت الصغيرة (جميل احمد ، ٢٠١٥، ص ٦٧) .

ففي دراسة ل Gordan توصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاقتراض وحجم المنشأة (الياس بن ساسي ، ٢٠٠٦، ص ٤٠٨) ، وفي دراسة ل Titman & Wesseles (١٩٨٨) وجد أيضا أن العلاقة بين حجم المنشأة ونسبة الديون في هيكلها التمويلي عكسية، و ارجع ذلك إلى أن المنشآت صغيرة الحجم تواجه تكاليف إصدار أسهم مرتفعة، وبالتالي فهي تعتمد بشكل اقل على الأسهم مقارنة بالديون (منير ابراهيم هندي ، ٢٠٠٥، ص ١٦٥).

٢-الوفر الضريبي لغيرالديون: من الأمور التي تشجع على الاقتراض ، ما يتم توفيره من مزايا ضريبية (الوفر الضريبي)،ذلك أن التكلفة الحقيقية للدين تكون اقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة،وعليه كلما زادت إمكانية المنشأة في الحصول على الوفر الضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على المديونية في التمويل ،غير انه في بعض الحالات قد لا تحقق المنشأة أي وفر ضريبي

بسبب تمتعها بالإعفاء الضريبي أو تكبدها خسائر رأسمالية تؤدي إلى انخفاض ربحيتها، وبالتالي انخفاض الضريبة وربما انعدامها ،وفي حالة كهذه فان المركز الضريبي لا يشجع المنشأة على الاقتراض (عدنان النعيمي ، ٢٠٠٧، ص ٢٠١) .

٣- الضمانات (هيكل الأصول): طبيعة أصول المنشأة يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار مصادر التمويل، بمعنى أن نوع الأصول المملوكة للمنشأة يؤثر في تحديد بنيته هيكلها التمويلي؛ ففي دراسة أخرى توصل الباحثين إلى وجود علاقة طردية بين الاعتماد على الديون وتركيبه الأصول، فكلما زاد حجم الأصول الثابتة لدى المنشأة زاد ميلها إلى الاعتماد على القروض ، وفي دراسة لمنير إبراهيم هندي توصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونسبة الاقتراض (الصالحين قطاطش الفخاري ، ٢٠١٥، ص ٤٤) .

٤- الربحية: إن تأثير الربحية على نسبة الاستدانة كان محل اهتمام العديد من النظريات المفسرة لسلوك التمويل، فارتفاع مستوى الربحية يعطي قدرا أكبر من المرونة في تغطية الالتزامات المالية، فمن منظور نظرية عدم تناظر المعلومات ، فان المؤسسات الأكثر ربحية هي التي تحرر أكبر نسبة من التمويل الذاتي ومنه تبرز العلاقة السلبية بين الربحية والاستدانة.

ففي دراسة لـ Myers (١٩٨٤) توصل إلى أن المنشآت التي تحقق مستويات عالية من الربحية، تفضل التعامل مع مستويات أقل من الديون ، لأنها قادرة على تلبية احتياجاتها التمويلية بواسطة ما تحققه من أرباح ، توافقه دراسة (١٩٩٩) Col & Coleman ، وقد فسرا ذلك بان المنشآت التي تحقق أرباحا مستقرة، تفضل الاعتماد على الأرباح المحتجزة في تمويل أنشطتها ثم الديون وأخيرا تلجأ إلى إصدار الأسهم العادية ، وكلا الدراستين تتوافق مع نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل (s.myers,1977,p147) .

٥-مخاطر الأعمال: أشارت اغلب النظريات المفسرة للسلوك التمويلي للمنشأة وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية ونسبة الاقتراض بالهيكل المالي، فحسب نظرية التوازن ونظرية الالتقاط التدريجي ونظرية الوكالة، فإن المنشآت ذات الثقل الكبير في الأرباح كمقياس لحجم المخاطر ، تتعرض لاحتمالات مرتفعة للإفلاس، لذلك يتوقع أن يتضمن هيكلها المالي مستوى اقل من الديون (رشاد العصار واخرون ، ٢٠١١ ، ص ١١٢) .

٦-معدل النمو: يعتبر معدل النمو مقياسا لمدى التضاعف المحتمل في إيرادات السهم الناتج عن الرفع، وعليه فمن مصلحة المنشأة في حالة تحقيق معدل نمو مرتفع اللجوء إلى التمويل الداخلي قبل القروض، وهذا تماشيا مع مضمون نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل التي تركز على الاعتماد على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛ ففي دراسة ل (Auerbach ١٩٨٥) توصل إلى أن العلاقة بين الرفع المالي و فرص النمو عكسية، وفسر ذلك بان الوفورات الضريبية التي تحققها فوائد الديون اقل أهمية للمنشآت سريعة النمو لما تحققه من أرباح (Houston,1997,p389) .

- المبحث الثاني : أداء المصارف العراقية .

يعد موضوع الأداء من أهم المواضيع في المصارف التجارية وذلك لان نجاح إي مصرف يرتبط بمدى كفاءة وفاعلية أداء إعماله لذلك نجد إن الأداء يعد المحور الرئيس الذي ينصب حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المنظمة (سيدن، ٢٠١٠، ص ٤٩) .

هناك أدبيات عدة تناولت الاداء المصرفي إلا ان أغلبها كان يفتقر إلى التعريف بمفهومه وعند استعراض الأدبيات التي تناولت الأداء وحاولت إن تعطي مفهوما له نجدها تشير إلى عدم وجود اتفاق حول مفهوم محدد له ، إذ أن هنالك اختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بالأداء والتي يجب استخدامها (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢١).

إن الأداء مفهوم واسع و محتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي مكون من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها وان الاختلاف على مفهوم الأداء المصرفي ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه للمديرين و المنظمات المصرفية وعلى الرغم من كثرة الدراسات والبحوث لمفهوم الأداء إلا إنه لم يتم التوصل إلى اجماع واتفاق بين الباحثين عن مفهوم محدد له و إن الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف العوامل البيئية الداخلية والخارجية ولذلك تنوعت المؤثرات والمتغيرات التي تؤثر فيه و إن الأداء في ابسط صورة يعبر عن النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها (حمدان وادريس ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨١).

وعرف الأداء من وجهة نظر القانون بأنه أداء الفعل المحدد بموجب العقد وان تأثير الأداء الناجح هو إلزام الشخص المكلف بأداء الفعل لأي مسؤولية تعاقدية مستقبلية ويعد الأداء بأنه قدرة المنشأة في الحصول على مواردها الثمينة والعمل على إدامتها (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٢).

وعرف على انه مقارنة النتائج الحقيقية بما هو مخطط (fred ،٢٠٠١ ,p٣٠٨) وكذلك هو إمكانية المنظمة على استخدام الموارد المتاحة لها بطريقة فاعلة لتحقيق أهداف متعددة ذات علاقة بمصالح الأطراف والجهات المرتبطة بها (الحميري ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦).

إن اغلب الباحثين في تعريفهم للأداء المصرفي ركزوا على النجاح والفشل الذي يحققه المصرف في تحقيق أهدافه على ضوء الأسس والمعايير التي تم اعتمادها على ضوء موارده المادية والبشرية فضلا عن التكيف مع البيئة المحيطة (المشهدي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١).

وعرف (kotler&groy) الأداء على انه مقابلة أداء المنظمة بأداء منافسيها للتعرف على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لغرض الحد منها ومعالجتها(٤٥) (kotler&groy،١٩٩٩,p

ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف الأداء على انه النتائج المتحققة مقارنة بالخطة الموضوعية وضمن الموارد المتاحة.

إن الدور الذي يلعبه المصرف في اقتصاد إي بلد يمكن إن يكون الحاسم للواسطة المالية في الأسواق المالية من خلال التعاملات الناجحة التي يقوم بها مما تؤدي إلى استقرار المالي والمساهمة في نمو الاقتصاد ،وأشار (Dobrin,etal.،٣١١p،٢٠١٢) إلى أن الأداء يعتمد على مراحل العمل المنطقية بدء من السبب وصولاً الى النتائج الفعلية ومن الصعب تحديد الأداء ولكن يمكن إن لا يقل عن المعاني أو الدلالات الثلاث الآتية:

١ . نتيجة ناجحة في العمل أو نجاح العمل ذاته.

٢ . الأداء كلمه إيديولوجية التقدم والجهد وجعل الأفضل دائما.

٣ . الأداء يظهر القدرة على التحرك لذلك يفضل الجهود المستمرة.

تتجسد أهمية الأداء للمصارف العراقية بالاتي (الداوي ،٢٠١٠، ص ٢٠):

١- ارتباطه مباشرة بتحقيق الأهداف المتعددة سواء كانت تلك الأهداف مشتركة ، لاسيما ارتباطها بأهداف أصحاب المصالح المتمثلة بـ (المالكين، حملة الأسهم، العاملين، المقرضين، الزبائن)

٢- يعد الأداء أداة مهمة لجعل كافة منظمات الأعمال تتنافس في السوق فهو بمثابة الموجه للمنظمة الذي يشير إلى اتجاهات التحسين المطلوبة في نشاط العمليات.

٣- وتبرز أهمية الأداء من خلال تاثيره في ربحية الأعمال، إذ إن الأداء يؤثر على ربحية الأعمال الخدمية، والأدب الذي تناول مواضيع الخدمة قد ركز في المقام الأول على الصلة بين الجودة والربحية، وان الأداء يؤثر بشكل مباشر على إرباح الخدمات وكذلك فان علم المحاسبة وإدارة العمليات ركزوا حول تأثير الإنتاجية على الربحية.

٤- يتصف الأداء بكونه مفهوماً واسعاً ومتطوراً كما إن محتوياته تتميز بالسرعة نظراً للتغير وتطور مواقف وظروف منظمات الأعمال بسبب تغيير ظروف وعوامل بيئتها الخارجية والداخلية على حد سواء واختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه ويتصف بالشمولية والاستمرار ومن ثم فهو بهذا المعنى يعد المفتاح لنجاح المنظمة وبقائها في أسواقها المستهدفة.

هناك عوامل تؤثر في أداء المصارف منها على المدى القصير ومن هذه العوامل هي (Bikker،١٤٢p،٢٠١٠):

١- أهمية المنافسة في القطاع المصرفي، تعزيز منظمات الأعمال لرفاهية المستهلك.

٢- الاستقرار المالي و تعزيز السياسة النقدية.

٣- إمكانية وصول الزبائن إلى النظام المصرفي .

الفصل الثالث

دور هيكل رأس المال في المصارف العراقية

- اولا : نظريات هيكل رأس المال .
- ثانيا : الاداء المالي المصرفي العراقي .
- ثالثا : بنود هيكل رأس المال في المصارف العراقية .
- رابعا : العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال في المصارف العراقية .
- خامسا : وظائف رأس المال في المصارف العراقية .
- سادسا : العلاقة بين هيكل رأس المال واداء المصارف العراقية .

الفصل الثالث

دور هيكل رأس المال في المصارف العراقية

- اولاً: نظريات هيكل رأس المال .

إن أداء المصارف العراقية يقاس بمقدرة المؤسسة على تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين والملاك، من خلال القرارات المالية الملائمة، وتقسم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار المتمثلة بالاستثمار في الأصول الثابتة والمتداولة المدرة للدخل، بالإضافة إلى قرارات التمويل المتمثلة بالمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) قصيرة وطويلة الأجل.

وفيما يلي عرض لنظريات هيكل رأس المال:

١- نظرية موديليانى وميلر (١٩٥٨-١٩٦٣):

تعد نظرية موديليانى وميلر حجر الزاوية لتمويل الشركات الحديثة. المقترح الأول لنظرية موديليانى وميلر ينص على أنه في ظل غياب الضرائب، وكلفة الإفلاس، وكلفة الإدارة، وتباين المعطيات، وكفاءة السوق فإن قيمة الشركة لا تتأثر بكيفية تمويلها سواء أكان بواسطة إصدار الأسهم أو بواسطة الدين.

أما المقترح الثاني فينص على أن الرافعة المالية للشركة ليس له تأثير على متوسط التكلفة المرجح لرأس المال (أي أن تكلفة رأس المال هي دالة خطية في نسبة الديون إلى حقوق الملكية) (Grossman and Hart, 1982).

٢- نظرية كلفة الوكالة: The Agency Cost Theory

إن كلفة الإدارة المكلفة بإدارة المؤسسات نيابة عن مالكيها وسواء أكانت مالية أو غير مالية تمثل قضية مهمة، لأنها قد تؤدي إلى ظهور إدارات تعمل بصورة غير كفؤة واختيار مدخلات أو مخرجات تتلاءم مع رغباتهم، أو بمعنى آخر أنهم يفشلون في

تعظيم قيمة المؤسسة. وكنتيجة فإن أثر الكلفة الخارجية تساوي الخسارة أو الانخفاض في قيمة المؤسسة الناتجة عن الإدارات التي تهتم بتعظيم منافعها الشخصية بدلا من تعظيم قيمة المؤسسة.

Jensen and Mockling (1976), and Myers (2001) Harris and Raviv (1991) أشاروا بأن اختيار هيكل رأس المال المناسب من الممكن أن يؤدي إلى التخلص من مثل هذه الكلفة، وتتمثل فرضية كلفة المؤسسة بأن زيادة الرافعة المالية أو انخفاض نسبة حقوق الملكية تؤدي إلى تخفيض تكاليف المؤسسة الناجمة عن التمويل الخارجي، وتعمل على زيادة قيمة المؤسسة من خلال تشجيع، المدراء أو الإدارات للعمل بجد من أجل تعظيم أرباح المؤسسة، وتحقيق أهداف المالكين والمتمثلة بتعظيم الأرباح، وفي هذا الصدد أوضح (Grossman and Hart, 1982) بأن زيادة التمويل بالديون من الممكن أن تؤثر إيجابيا على المدراء وأن تعمل على تخفيض كلفة المؤسسة من خلال خفض كلفة التمويل الخارجي المتمثل بتعظيم أرباح المؤسسة، وتوفير السيولة اللازمة لدفع التزامات المؤسسة في مواعيدها، ومنح المؤسسة القدرة على التفاوض في الحصول على قروض بكلف منخفضة وشروط ميسرة (Grossman and Hart, 1982).

إن كلفة المؤسسات وقضية هيكل رأس المال تعد من الناحية العملية قضية مهمة للبحث وإثارة الأسئلة فيما يتعلق بالصناعة المصرفية، حيث إن هذه الصناعة تلعب دورا مهما في تزويد المؤسسات غير المالية بالأموال اللازمة لها، وفي تنفيذ السياسة النقدية، وكذلك في إيجاد عامل الاستقرار في الاقتصاد ككل. إن كلفة المؤسسة قد تبدو عمليا أكبر في القطاع المصرفي، وذلك لأن المصارف بطبيعتها تحتفظ بمعلومات خاصة وغير قابلة للنشر حول عملائها، وكذلك شركاءهم الآخرين في الإقراض، إضافة إلى أن البنوك تعمل على توفير الضمانات الحكومية، مما يؤثر

على زيادة كلفة المصارف المتعلقة بالديون الخارجية (Harris and Raviv, 1990; Stultz, 1985).

هذا وتعمل البنوك المركزية على وضع القوانين الناظمة لعمل المصارف والتي تؤثر مباشرة على هيكل رأس المال، من خلال وضع حد أدنى لرأس المال المملوك للمصارف وكذلك الاحتياطات الإلزامية. كما تعمل البنوك المركزية وباستمرار على اجراء الاختبارات واتخاذ الاحتياطات والتدابير التي من شأنها أن تعمل على خفض أو تقليل مخاطر الضغوط المالية ومواجهة خطر الإفلاس والتصفية. وهذا من شأنه أن يعمل على خفض كلفة المصارف المتعلقة بالديون الخارجية.

٣- نظرية المبادلة (المقايضة) The Trade-Off Theory

إن نظرية المقايضة لهيكل رأس المال تقترح أن هدف المؤسسة المتعلق بالرافعة المالية يشترك من ثلاث قوى: الضرائب، وتكاليف الإفلاس، وتضارب مصالح الدائنين والملاك. حيث إن الضرائب تعمل على خفض الضرائب المدفوعة على الديون من خلال ما يعرف بالوقاء الضريبي، وتعمل على زيادة التدفق النقدي الداخلي للمؤسسة بعد الضريبة، وهكذا فإن هناك علاقة إيجابية بين ما يعرف بالوقاء الضريبي للمؤسسة وقيمة المؤسسة (Kochhar, 1997)..

أما بالنسبة لتكاليف الإفلاس فعندما تعمل المؤسسة على زيادة ديونها من أجل تمويل نشاطاتها فمن الممكن أن لا تستطيع سداد هذه الديون، مما يعرضها لمخاطر الإفلاس والتصفية. على أية حال قد لا يكون الإفلاس مشكلة بحد ذاته، ولكن إذا لم يتم الوفاء بالديون في موعدها فإن المؤسسة ستنقل إلى أصحاب الديون. ومن الجدير بالذكر أنه في حال إفلاس المؤسسة يظهر ما يعرف بكلفة الفرصة البديلة، والتي تكون على شكلين مباشر وغير مباشر (Kochhar, 1997)..

أما المباشر فيتمثل بالتكاليف التي تدفع مباشرة لإدارة عملية الإفلاس، وهذه قليلة نسبياً إذا ما قورنت بقيمة المؤسسة السوقية. وتعدّ هذه التكاليف قليلة بالنسبة

للمؤسسات الكبيرة، إلا أنها تعد كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة (Kochhar, 1997).

وأما التكاليف غير المباشرة للإفلاس فتكون كبيرة لكل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة على حد سواء. فعندما تقع المؤسسة في معضلة الإفلاس فإن التغييرات تبدو واضحة في سياسة المؤسسة الاستثمارية، والتي تظهر على شكل انخفاض في قيمة المؤسسة. فقد تلجأ المؤسسات إلى خفض نفقات البحث والتطوير والصيانة والدعاية والإعلان التي ينجم عنها انخفاض في قيمة المؤسسة. وإضافة إلى الإفلاس الذي تتعرض له المؤسسة فإن المؤسسة عادة ما تخسر عملاءها وذلك بسبب الخوف من عدم تقديم الخدمات، إضافة إلى ظهور مخاطر عامل الثقة بالمؤسسة (Kochhar, 1997).

وبالمجمل فإن نظرية المقايضة لهيكل رأس المال تقتض أن هناك نسبة مثالية للديون إلى حقوق الملكية. فتحاول المؤسسات الموازنة بين منافع الضريبة للديون والاحتمالات الكبيرة للوقوع في مخاطر الإفلاس، إذ إن هيكل رأس المال للمنشأة يتمثل بالمزج بين المطلوبات وحقوق الملكية، وكلاهما يعدّ التزاماً على موجودات المنشأة. إن أصحاب الديون وحملة الأسهم أو المالكين هم الذين يمثلون المستثمرين في المنشأة، وكل واحد منهما مصحوب بنسبة معينة من المخاطر، والمنافع، والسيطرة. فالدائنون يمارسون سيطرة منخفضة المستوى أو النطاق، إلا أنهم يحصلون على دخل ثابت بالإضافة إلى أن لديهم ضمانات تتمثل بعقود التزام المنشأة بإعادة أموالهم بالإضافة إلى فوائدها، أما بالنسبة لحملة الأسهم أو المالكين فهم الذين يحصلون على الأرباح الاقتصادية، وأيضاً هم الذين يتحملون معظم المخاطر كل حسب درجة مساهمته، كما أنهم يمارسون سيطرة كبيرة على اتخاذ القرارات في المؤسسة (Kochhar, 1997)..

٤- نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (Pecking Order Theory):

وضعت اعتمادا على عمل (Myers, 1984; Myers and Majluf, 1984) وفقا لهذه النظرية، فإن مصادر التمويل للمؤسسات ثلاثة، التمويل الداخلي المعتمد على الأموال المتولدة من أرباح الشركة والتمويل بالدين، والتمويل بالأسهم الجديدة. وأما أولويات مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات وفقا لهذه النظرية فيأتي التمويل الداخلي أولاً، ومن ثم التمويل بالدين، وأخيرا التمويل بالأسهم الجديدة. وعلى المؤسسات أن تلتزم بهذا التسلسل الهرمي في اختيار مصادر التمويل حيث يكون التمويل بالأسهم ملاذا أخيرا وذلك لأنه يأتي بملاك جدد للمؤسسة مما يؤثر على اتخاذ القرارات (Brealey and Myers, 2003).

- ثانيا : الاداء المالي المصرفي العراقي .

يعتبر الاداء المالي المرآة التي تعكس الوضع المالي الحقيقي في المصرف من خلال عمليات التقييم التي تؤكد كفاءة الادارة في استخدامها للموارد المالية المتاحة لغرض التوفيق بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في الوقت نفسه وبدرجة مقبولة من المخاطر بهدف تعظيم قيمة المصرف في السوق المالي (Mukumbi et all, ٢٠٢٠)، وتكمن اهمية السيولة والربحية ومواجهة المخاطر بالنسبة للمصرف بالآتي :

- السيولة Liquidity : تعرف السيولة المصرفية بأنها ما يحتفظ به في

المصرف من ارصدة نقدية سائلة أو اصول قابلة للتحويل بسرعة الى نقود لسداد الالتزامات او مصروفات التشغيل ، اي قدرة المصرف على التسديد نقدا ولجميع التزاماته وطلبات منح الائتمان . وتكمن اهميتها في حاجة المصرف الدائمة لها لغرض الاستجابة لطلبات سحب الاموال من قبل الاطراف المتعاملة مع المصرف سواء كانوا مودعين او مقترضين ، ولاسيما عند مقارنة المصرف مع المؤسسات الاخرى. فتدفقات الارصدة النقدية من

والى المصرف تكون ضخمة مقارنة برأس ماله . وامكانية التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الاموال النقدية من المصرف صعبة جدا ، مع العلم ان الجزء الاكبر من موارده يكون عرضة لهذا الانسياب (Tran، ٢٠٢٠).

- **الربحية Profitability** : تعرف بأنها العلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح ، وتكمن اهميتها في كونها الهدف الاساسي للمصرف فهي المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين بالاضافة الى الادارة والجهات الرقابية ، كونها الغاية التي يتطلع اليها المساهمين لغرض تعظيم ثرواتهم ، و مصدر الثقة لكل من المودعين والدائنين المقرضين للمصرف ، اما بالنسبة لادارة المصرف فتعتبر الربحية مؤشرا مهما لقياس كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة ، وكذلك هي موضع اهتمام الجهات الرقابية فتحقيقها يدل على نجاح المصرف وقدرته على البقاء والاستمرار (Tan et all ، ٢٠٢٠).

- **المخاطر Risks** : تعتبر المصارف التجارية وفقا لطبيعة نشاطها من اكثر المؤسسات المعرضة الى المخاطر كونها تمارس نشاط المتاجرة بالمال حيث تقبل الودائع وتمنح الائتمان ، لذلك نجد ان المخاطر مفهوم ملازم للعمليات المصرفية ولصيق بها . وتنوعت هذه المخاطر وتعاضمت وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية بالاضافة الى مستجدات العمل المصرفي ، للدرجة التي اصبحت فيها السمة الاساسية التي تحكم نشاط هذه المصارف في عالمنا الحاضرهي مدى قدرتها في التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها . وان اهتمام المصارف الكبير لاينصب على توفير الاموال بقدر مايركز على المخاطر ، كونها تستطيع تحقيق التفوق على منافسيها من خلال تحقيق عائد اكبرعن طريق المخاطر . ويمكن تحديد مفهوم المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر مالية غير متوقعة وغير مخطط لها ، فضلا عن تقلب العائد المتوقع على استثمار معين (Cheng & Qu، ٢٠٢٠) .

ويعتبر الأداء المالي أداة رئيسة وداعمة لأعمال الشركة المختلفة، والذي يمكن من خلاله قياس أنشطتها باستخدام مقاييس مالية تُعبر عن وضعها الحالي، وذلك عبر دراسة قائمتي الدخل والتدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، للوصول إلى الأهداف المرجوة للشركة (زيد عائد مردان ، ٢٠١٢) .

- ثالثاً : بنود هيكل رأس المال في المصارف العراقية .

يضم الهيكل المالي في المصارف التجارية البنود التالية :

١-المصادر الداخلية Internal Sources :

(١-١) **حقوق الملكية Equity Rights**: يشكل رأس المال الممتلك جزء من السيولة في المصرف ويمثل خطة الدفاع فيه ، كونه يعمل على تعزيز سمعة المصرف ومكانته المالية في السوق من خلال حمايته من اي مشاكل مالية قد تعترض ادارته وتؤدي الى انخفاض قيمة اي بند من بنود موجوداته (Fauziah et all ، ٢٠٢٠) . ويضم هيكل رأس المال الممتلك البنود التالي :

أ- رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) Contributed Capital (Common Stocks : يتمثل رأس المال المدفوع بالمبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع (المؤسسون والمساهمون) في بداية انشائه . ويعتبر النواة الاولى لموارد المصرف المستخدمة لتغطية نفقات التأسيس وكذلك لتمويل نشاطه المتمثل بتكوين مايلزمه من الاصول الثابتة وتسيير اعماله من حيث عمليات الاقراض والاستثمار، اذ لايتوقع ان يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الوائع عند الاعلان عن تأسيسه (Khaleel et all،٢٠١٩) .

ب - الاحتياطات Reserves: وتظم الاحتياطي القانوني والاحتياطات الخاصة بالاضافة الى الاحتياطات الرأسمالية (Comporek، ٢٠١٨).

ت - الارباح المحتجزة Retained Earnings: تتمثل بالارباح الصافية التي حققها المصرف في السنوات الماضية والتي تم احتجازها ولم توزع على المساهمين (بناء على موافقتهم) او الاكتفاء بتوزيع جزء منها بقرار من مجلس ادارة المصرف ، وتم اضافتها الى الموارد الدائنة فيه لغرض مواجهة المقترضات الاضافية لالمان والتي قد ترى ادارة المصرف ضرورة لها وفقا لطبيعة نشاطه واعماله وتمثل الارباح المحتجزة مصدرا رئيسيا للتمويل الذاتي في المصرف حيث تستخدم في مجالات التوظيف المختلفة كتمية قوة المصرف الايرادية لتوسيع مجال انشطته(Comporek، ٢٠١٨)..

٢ - المصادر الخارجية External Sources :

تضم مصادر تمويل خارجية قصيرة وطويلة الاجل وهي كالاتي :

(١-٢) مصادر التمويل قصيرة الاجل Short Term Financial

Sources:

أ - الودائع Deposits: تعتبر الودائع اهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف ، فهي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بالاموال ، حيث يعتمد عليها في عمليات الاقراض اساسا (لغرض تحقيق ارباح من خلال معدلات الفائدة التي يفرضها على القروض) وعمليات التنمية للموارد المالية، وتكمن اولوية اعتماد المصارف على الودائع في التمويل للأسباب التالية(٢٠١٨ Comporek، :

- تعتبر الودائع مصدر تمويل منخفض الكلفة مقارنة بتكلفة القروض ، فتكلفة الودائع تتمثل بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف للمودعين بينما تكلفة القروض تتمثل بالفائدة التي يدفعها المصرف على ديونه الجديدة وهي

تفوق بكثير فائدة الودائع لان المقرضين عادة ما يتحملون مخاطر اكبر (Yakubu&Abokor،٢٠٢٠).

• رأس المال والاحتياطيات لاتعتبر مصادر تمويل خصبة بالنسبة للمصارف التجارية ، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل اساسي في تطوير طاقته وامكانياته التمويلية والاستثمارية ، فأصدار اسهم جديد قد لا يكون مرغوبا من قبل المساهمين القدامى نتيجة اضرار زيادة عدد المالكين ومطالبتهم بتوزيع الارباح وبالتالي انخفاض نسبة العوائد نتيجة تدني الارباح المحتجزة بالاضافة الى الضرر الذي سوف يلحق بمواقعهم وهناك بعض المصارف لا تحبذ احتجاز الارباح كون ان توزيع الارباح يعتبر مؤشرا على نجاح المصرف وبالتالي فإن الودائع افضل مصدر للتمويل المصرف (Yakubu&Abokor،٢٠٢٠) .

ب - الاقتراض من البنك المركزي: Borrowing from Central Bank يلجأ
المصرف التجاري اضطرارا الى الاقتراض من البنك المركزي في حال زيادة طلبات الاقتراض من المصرف بشكل لا يستطيع مواجهتها او في حال انخفاض مستوى السيولة النقدية الى الحد الذي يهدد قدرته في مواجهة طلبات السحب على الودائع وبالتالي فالبنك المركزي يدعم مركزه المالي من خلال هذه القروض لغرض حمايته من الافلاس مقابل ضمانات متمثلة بالاوراق المالية والتجارية (Yakubu&Abokor،٢٠٢٠) .

ت - الاقتراض من المصارف التجارية Borrowing From Commercial Banks: يعتبر هذا المصدر احد اهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المصارف التجارية عند مواجهة حالات عجز في السيولة او عندما تكون بحاجة الى اموال لغرض توظيفها ، وتتمثل بشهادات الايداع وفائض الاحتياطي الالزامي اضافة الى اتفاقيات اعادة الشراء (Yakubu&Abokor،٢٠٢٠) .

(٢-٢) مصادر التمويل طويلة الأجل Long – Term Financial : Sources

أ- الاقتراض من سوق رأس المال Borrowing from Capital Market :
الاقتراض من سوق رأس المال يأخذ شكلين يتمثل الأول بقيام المصرف التجاري بأصدار سندات لغرض الحصول على دخل ثابت لتمويل انشطته الاستثمارية بشكل كفوء وكلف تمويل منخفضة . اما الشكل الثاني فيتمثل بالقروض المباشرة التي تتجاوز آجالها السنة الواحدة وقد تصل الى ثلاثين عام ، ويحصل عليها من البنك المركزي او مؤسسات التأمين او غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق لغرض استثمارها في الاصول الثابتة . وهذا النوع من القروض يكون متاح فقط للمصارف الكبيرة ذات المركز المالي القوي ويدفع المصرف فائدة على هذه الاموال حسب آجال استحقاقها . (Elhadi&Ahmed،٢٠١٧) .

- رابعا : العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال في المصارف العراقية .

يتأثر هيكل رأس المال بمجموعة من العوامل، والتي تتمثل بالآتي:

١- **هيكل الموجودات** : إن الشركة التي تمتلك موجودات يمكن تقديمها كضمان للمقرضين، ويكون لديها الحافز على اعتمادها بشكل أكبر على القروض، ذلك أنها لو عمدت إلى إصدار أسهم في وقت تكون فيه أسعار الأسهم مرتفعة، فإن المستثمر قد يعتقد وقد يكون اعتقاده خاطئاً بسبب نقص ما لديه من معلومات عن الشركة بأن القيمة السوقية للأسهم مغالياً فيها، وبالتالي فقد يجمعون عن شرائها مما يؤدي في النهاية إلى هبوطها (منير ابراهيم هندي،٢٠١٠).

٢- **الضرائب** : تعد فوائد القروض من بين التكاليف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، ومن ثم يتولد عنها وفورات تترك أثرا ايجابيا على قيمة

الشركة، ونظراً للعلاقة الطردية بين معدل الضريبة وبين الوفورات الضريبية، فإنه من المتوقع ان الشركة التي تخضع للضريبة على الدخل بمعدل مرتفع أنها ستعتمد بدرجة أكبر على الأموال المقترضة، ومن المحتمل أن تنخفض نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال كلما أتيحت للشركة فرصة بديلة لتحقيق وفورات ضريبية من مصادر أخرى غير فوائد القروض مثل قسط الاندثار والخصومات الضريبية التي تحصل عليها الشركة نتيجة لتنفيذ استثمارات جديدة (منير ابراهيم هندي، ٢٠١٠).

٣- معدل النمو : تميل الشركات الصغيرة والشركات الفردية أو التضامنية إلى الاقتراض وتوجيه الأموال المقترضة إلى استثمارات بشكل أكبر من ميولها إلى أموال الملكية بسبب ارتفاع تكلفة تلك الأموال، وهذا الاتجاه من شأنه أن يرفع تكلفة الوكالة للقروض، وهي تكلفة ترتفع بمعدلات اكبر للشركات التي تتسم بمستوى عالي للنمو، نظراً لتعدد الفرص المتاحة من هذه الاستثمارات، فضلاً عن أن تكلفة الوكالة للقروض تعني ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة، فقد يفضل الملاك في النهاية الاعتماد على مواردهم الذاتية، إلا أنه في الحالات التي يمكن فيها استبدال القروض طويلة الأجل بالقروض قصيرة الأجل التي تنطوي على مخاطرة أقل للدائنين، فقد تستطيع الشركة تخفيض تكلفة الوكالة وزيادة نسبة الأموال المقترضة (منير ابراهيم هندي، ٢٠١٠).

٤- استقرار المبيعات : تكون الشركة في وضع مستقر عند استخدامها نسبة مرتفعة من التمويل المقترض عندما تكون مبيعاتها تتمتع باستقرار نسبي، وعليه فإن الشركات التي تعمل ضمن قطاع الخدمات تكون أكثر قدرة على استخدام التمويل المقترض، ويعود ذلك إلى استقرار الطلب في الأولى وعدم استقراره في الثانية (Eugene,1999).

٥- الرافعة التشغيلية : في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن الشركة ذات الرافعة التشغيلية المتدنية تكون أكثر قدرة على استخدام التمويل المقترض

مقارنة بالشركات ذات الرافعة التشغيلية المرتفعة، إذ أن ارتفاع الإنتاج، يؤدي إلى ارتفاع درجة الرافعة المذكورة ، نسبة الكلف الثابتة من مجموع الكلف التشغيلية التي تنجم من استخدام التكنولوجيات في عمليات (منير ابراهيم هندي، ٢٠١٠) .

٦- المخاطرة : عند الرجوع إلى الجانب الأيسر من الميزانية العمومية أي جانب الخصوم وحقوق الملكية، نجد أن مصادر التمويل يتم ترتيبها حسب أجال استحقاقها، وهذا الترتيب قد يرتبط بدرجة المخاطرة المرتبطة بكل مصدر من مصادر التمويل، وكما هو معروف أن التمويل المقترض قد يكون الأعلى مخاطرة بالمقارنة مع مصادر التمويل الممتلك من وجهة نظر المالكين وذلك للأسباب الآتية (منير ابراهيم هندي، ٢٠١٠):

- لا يمكن للمالكين الحصول على العوائد، إلا بعد حصول المقرضين على الفوائد.
- في حالة عدم قدرة الشركة على تسديد الفوائد، فإن ذلك يؤشر إلى تدني المركز الائتماني لها، مما يؤدي إلى مطالبة المقرضين بتصفية الشركة.
- في حالة تصفية الشركة، فإن المقرضين لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم، وأن ما تبقى من الأموال يوزع على حملة الأسهم العادية.

٧- الإدارة والسيطرة : تؤثر الديون تجاه الأسهم على موقف الإدارة وسيطرتها في هيكل رأس المال، فإن كانت الإدارة تمتلك السيطرة في التصويت أي أنها تمتلك أكثر من ٥٠% من الأسهم، ولكن ليس بإمكانها شراء أسهم جديدة، فأنها تقوم باختيار الاقتراض كوسيلة للتمويل، ومن جهة أخرى قد تقرر الإدارة أن تستخدم الملكية إذا كان الوضع المالي ضعيف وقد يكون استخدام القروض في التمويل في هذه الحالة يشكل خطراً ملموساً على الشركة والذي

قد يؤدي حتى إلى فقدان الإدارة لسيطرتها، وفي هذه الحالة قد تلجأ الإدارة إلى استخدام التمويل بالملكية (Eugene,1999).

٨- التوقيت : المقصود بالتوقيت هو تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مفترضة، لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت، ومن ثم فإنها تضطر للدخول إلى سوق الاقتراض على على قراءة الأسواق المالية والأحداث المتوقعة ، على الرغم من التوقيت غير مناسب، وفي جميع الأحوال يجب ان ينظر للتوقيت في إطار قدرة المؤسسة (بسام محمد الاغا ، ٢٠٠٥).

٩- الملائمة (قاعدة المقابلة بالأجال) : يقصد بهذا العامل هو الملائمة أو المطابقة بين الأموال حسب أجلها وبين استخدامات هذه الأموال، فتستخدم الأموال قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل مثل الاحتياجات الموسمية والأموال طويلة الأجل لتمويل الاحتياجات الدائمة(بسام محمد الاغا ، ٢٠٠٥).

١٠- المرونة : تتمثل المرونة بإمكانية إعادة الأموال المقترضة إلى الدائنين في حالة عدم الحاجة إليها وهذا شبيه بالسندات القابلة للاستدعاء، ويتم ذلك وفق عقد بين الطرفين الدائن والمدين عكس الأسهم العادية التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، ولا يمكن إعادة الأموال إلى المالكين وإلغاء ملكيتهم(بسام محمد الاغا ، ٢٠٠٥) .

- خامسا : وظائف رأس المال في المصارف العراقية.

١- توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة للمصرف للبدأ بمزاولة أعماله من مباني وأثاث وكوادر إدارية وأدوات ومطبوعات مختلفة، كما ويقوم بدور تمويلي مهم لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف (عريقات وعقل، ٢٠١٠).

٢- يعتبر رأس المال المصدر الرئيس للتمويل، والذي يتم الاعتماد عليه في عملية تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة، لدى المصرف، إذ لا يمكن الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الموجودات الثابتة؛ لأنها غالباً ما ترتبط بفترة زمنية معينة أو محدودة، حتى وإن كانت طويلة؛ لأنها لا تمتد مع عمر مزاولة المصرف لأعماله (خلف، ٢٠٠٦).

٣- يوفر الأمان والحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتم الاستناد عليه في تلبية سحبيات المودعين، والتي تكون أكثر من الإيداعات الجديدة، ويتم تحديد نسبة من رأس المال إلى الودائع لحماية أموال المودعين (عريقات وعقل، ٢٠١٠).

٤- كذلك يوفر رأس المال الضمان لامتناس الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي عند ممارسة نشاطه سواء أكانت نتيجة عوامل داخلية أم عوامل خارجية تتعلق بالحالة الاقتصادية العامة التي يعمل في إطارها المصرف مثل حالة الانكماش والكساد والتي تؤثر سلباً على نشاط المصرف وتلحق به خسائر يتم امتناسها اعتماداً على رأسماله دون إلحاق ضرر بالمودعين (خلف، ٢٠٠٦).

- سادسا : العلاقة بين هيكل رأس المال واداء المصارف العراقية .

نالت العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية اهتماماً كبيراً في الدراسات والأدبيات المتعلقة بالتمويل، ومع ذلك ففي سياق الصناعة المصرفية تلقت هذه العلاقة اهتماماً محدوداً في البحوث والدراسات (Taani، ٢٠١٣).

وقد جاءت دراسة تأثير هيكل رأس المال للمؤسسات المالية لأول مرة من قبل Berger (١٩٩٥) الذي كشف عن وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأصول الرأسمالية وأرباح المصارف. (Abbadî & Abu-Rub, 2012).

وأوضح كل من Diamond and Rajan (2000) أنه لفهم محددات هيكل رأس مال المصارف بصورة جيدة فلا بد أن يكون ذلك من خلال نمذجة الوظائف الأساسية لأداء المصارف.

ويبين كل من Inderst and Mueller (2008) أن المؤسسات المالية ينبغي أن يكون لديها رفع مالي أعلى من المؤسسات غير المالية، نظراً لأن وظيفة البنوك هي تقديم القروض في بيئة تنافسية.

ومن خلال النظر إلى الدراسات السابقة نجد نتائج متباينة حول تأثير هيكل رأس المال على أداء المصارف، حيث أوضحت دراسة (Pratomo & Ismail 2006) أن الرفع المالي يرتبط بعلاقة إيجابية مع الأرباح في البنوك في ألمانيا. كما وأوضحت دراسة (Siddiqui & Shoaib 2011) وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي وأداء المصارف العراقية .

الفصل الرابع

- استنتاجات البحث .

- التوصيات .

الفصل الرابع

- استنتاجات البحث .

١- ان نسبة اعتماد المصارف على مصادر التمويل الخارجية تتفوق بمقدار طفيف على نسبة اعتمادهم على مصادر التمويل الداخلية ، وبالتالي نجد ان الكثير من المصارف عينة الدراسة تعمل على تحقيق حالة من التوازن بين التمويل بالدين والتمويل بالملكية .

٢- تشكل مصادر التمويل طويلة الاجل النسبة الأكبر من الموارد المالية للمصارف العراقية .

٣- شكلت الودائع النسبة الأكبر من مصادر التمويل الخارجية على الرغم من انها تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي ، حيث اصبحت المصارف عالميا في الوقت الراهن تفضل التمويل من خلال الودائع اي من خلال كسب ثقة الزبائن والسوق ومن ثم استثمار هذه المبالغ وتوظيفها لغرض كسب عائد مالي .

٤- شكلت السيولة النسبة الاكبر مقارنة بالربحية ، وهذا يعود الى ان المصارف اصبحت تركز على مخاطر السيولة النقدية وبالتالي هي تفضل الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة بناءا على قرار مجلس إدارة البنك المركزي والذي ينص على اعتماد نسبة سيولة لا تقل عن ٨٠% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط لغرض مواجهة السحوبات وتعزيز الثقة بين المصارف والمودعين .

- التوصيات .

- ١- تشكيل لجان مختصة في كل مصرف مهمتها ادارة الاصول والخصوم ،
وضرورة اتباع قواعد معينة و مستوى معين من التنظيم وذلك لجذب
المودعين عن طريق الثقة المتبادلة بين المصرف والزيون .
- ٢- تنويع مجالات مصادر التمويل الخارجية من جهات متعددة وعدم الاكتفاء
بمصدر خارجي معين ، لغرض تحقيق النمو والاستمرار .
- ٣- نشر ثقافة الايداع للجمهور وتقديم الحوافز للمودعين والخدمات المصرفية
الاخرى بهدف تعظيم حجم الودائع في المصرف .
- ٤- الاعتماد بشكل كامل على حقوق الملكية في التمويل ، وذلك من خلال
الحصول على مصادر تمويل خارجية.
- ٥- اصدار قرار من قبل البنك المركزي ينص على الحد الادنى في الودائع
الواجب توفرها في كل مصرف .
- ٦- عدم الاهتمام بالسيولة واهمال الربحية كون ان هذه الربحية هي التي تشير
الى المركز المالي للمصرف ومحاولة الموازنة بينهم .

- المصادر .

- القرآن الكريم .

- المصادر العربية :

- ١- الاغا بسام محمد ، اثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بفلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية - غزة ، ٢٠٠٥ .
- ٢- جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- ٣- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن . إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر . ط٤ . عمان: دار وائل . ٢٠٠٨ .
- ٤- حمدان، خالد محمد وا دريس، وائل محمد . الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي . عمان: دار اليازوري . ٢٠٠٩ .
- ٥- الحميري، بشار عباس حسين جواد . اثر إدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي . رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء . ٢٠٠٦ .
- ٦- خلف، فليح حسن . البنوك الإسلامية . عمان: عالم الكتب الحديث وجدار للكتاب العالمي . ٢٠٠٦ .
- ٧- الداوي، الشيخ ، (٢٠١٠)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ،المجلد الباحث، العدد (٧)، جامعة الجزائر .
- ٨- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١ .
- ٩- زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي: بالتطبيق على عينه من المصارف العراقية المساهمة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٢ .

١٠- سيدن، بأبابة ولد،(٢٠١٢) ، دور الموارد البشرية في التأثير على الأداء،دراسة حالة :البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقياد،الجزائر .

١١- الصالحين قطاطش الفخاري، محمد فرج محمد، محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية، دراسة تجارية على بنوك تجارية بريطانية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، ، العدد ١، ٢٠١٥ .

١٢- العارضي، جليل كاظم مدلول (٢٠١٣). الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، (ط١)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

١٣- عبد الخالق ياسين البدران،عادلة حاتم ناصح، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة ،دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية للفترة،٢٠٠٤-٢٠١١ مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد ١٠ ، كلية الاقتصاد، جامعة البصرة ،٢٠١٤ .

١٤- عدنان النعيمي،ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية،دار المسيرة للنشر،عمان، الأردن، ٢٠٠٧ .

١٥- عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (٢٠١٠). إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر .

١٦- المشهدي،أثير عبد الأمير حسوني . نظام الحوافز وأثره في الأداء المصرفي . رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة القادسية . ٢٠٠٢ .

١٧- منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، ط٦، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ .

١٨- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف للنشر ،الاسكندرية ،مصر، ٢٠٠٥ .

١٩- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، الادارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،٢٠٠٦ .

- المصادر الأجنبية :

- 1- Abbadi, S., and Abu-Rub, N., (2012), "The Effect of Capital Structure on The Performance of Palestinian Financial Institutions", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol (3).No. (2).
- 2- Bikker, Jacob A., (2010)," Measuring Performance of Banks: An Assessment .Journal of Applied Business and Economics vol. 11 .11.Adam Mustafa
- 3- Brealey, R.A. and Myers, S.C. *Principles of Corporate Finance*, 7th ed., McGraw Hill. 2003
- 4- Brigham, F Eugene and Houston F Joel. "Fundamentals of Financial Management". South-Western Cengage Learning Publishers, 12th USA, 2009.
- 5- Comporek, M. (2018). THE RELATIONSHIP BETWEEN RESERVES. "FINANCIAL SCIENCES"
- 6- Elhadi, A. A. (2017). Financial Structure and its Impact on Commercial Bank Objectives. "IJARIE Journal" 3(4).
- 7- Eugene, Brigham, and Joel, Houston, Fundamentals of Financial Management, 2 edition Dryden publishing, 1999.
- 8- Fred, David. Strategy Management Concept & Cases. 8th Ed. Prentice-Hall 2001 .
- 9- Gitman, Lawrence, J. (1988). "Principles of Managerial Finance." Harper Collins Publishers, Fifth Edition, USA.
- 10- Grossman S., J. and Har, G. "Corporate financial Structure and managerial incentives", in: Mcmill, J. (Ed), *The Economics of Information and Uncertainty*, University of Chicago. Chicago. 1982
- 11- Harris M., and Raviv, A. "Capital structure and the informational role of debt". *The Journal of Finance*. 1990. 45 (2).
- 12- Houston, C. James & D. Marcus, Capital Market Frictions & the role of Internal capital markets in Banking, *Journal Of Monetary Economics*. Vol 35, 1997.

- 13- Kochhs, R. "Strategic assets, capital structure and firm performance". *Journal of Financial and Strategic Decisions*, 1997, 10(3).
- 14- Kotler, Philip&Groy,Armstoron. Principles Of Marketing. 8th Ed. Prentice-Hall.1999.
- 15- Mukumbi, C. M., Eugene, K. W., & et al. (2020). Effect of Capital Structure on the Financial Performance of Non-Financial Firms Quoted at the Nairobi Securities Exchange. "International Journal of Science and Business"4(4).
- 16- Myers S., C. "The capital structure puzzle". *Journal of Finance*, 1984. 34 (3).
- 17- Myers S., C. and Majluf, N. "Corporate Financing and Investment Decisions when Firms have Information Investors do not have". *Journal of Financial Economics* 1984.
- 18- RINKU. (2017). A STUDY BASED ON THE VARIOUS COMPONENTS OF CAPITAL STRUCTURE OF BANKING COMPANIES. "Journal of Internet Banking and Commerce"22(2) .
- 19- S. Myers, Determinants of capital borrowing ,journal of Finance Vol5 ,1977.
- 20- Stulz R., M. and Johnson, H. "An analysis of secured debt". *Journal of Financial Economics*, 1985.
- 21- Taani, K., (2013), "Capital Structure Effects on Banking Performance: a Case Study of Jordan", International Journal of Economics, Finance And Management Sciences, Vol. (1),No. (5).
- 22- Yakubu, I. N., & Abokor, A. H. (2020). Factors determining bank deposit growth in Turkey: an Empirical analysis. "Rajagiri Management Journal"10(1).